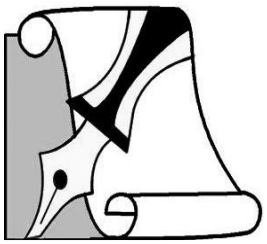

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري لاخبار الكيان الإسرائيلي

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الاحتلال يُعلن أنه "لا يعتزم دعم" أي طرف في سوريا.. "لا يوجد طرف جيّد."	3
2	يعالون رفَض الاعتذار عن موقفه: إسرائيل تتحوّل لديكتاتورية وترتكب تطهيراً عِرقياً بغزة	4
3	جيش العدو يتخوّف من ملاحقة جنوده قضائياً.	4
4	«العفو الدولية»: إسرائيل تتعمّد ارتكاب إبادة جماعيّة في غزة.	5
5	جنرال إسرائيلي سابق: بعض من قادة الدروز في سوريا طلبوا منّا المساعدة.	5
6	مُحلّل إسرائيلي: ما فعله السنوار تسبّب بزلزال في المنطقة.	6
7	هرتسوغ يتّصل بماسك للضغط من أجل "صفقة أسرى."	7
8	قناة عبرية تكشف استهداف جيش الاحتلال مخازن أسلحة كيميائية في سوريا.	7
9	دعوة إسرائيلية لاستقالة هاليفي بسبب الفشل خلال هجوم 7 أكتوبر.	8
10	تحذيرات إسرائيلية من مذكّرات اعتقال جديدة نتيجة استمرار حرب غزة.	9
11	رصد إسرائيلي لمَعالم "التسونامي السياسي" وللأزمات المتصاعدة.	11
12	رئيس سابق لـ"الشاباك": نتنياهو طلب منّي التجسس على كبار المسؤولين.	12
13	سفيرة إسرائيلية: لسنا قادرين على دفع ثمن تحوّلنا لنظام فصل عنصري.	13

التفاصيل:

1 – الاحتلال يُعلن أنه "لا يعتزم دعم" أي طرف في سوريا.. "لا يوجد طرف جيّد".

أكّد وزير خارجية الاحتلال الإسرائيلي، جدعون ساعر، أن تل أبيب "لا تعتزم دعم أي طرف في الصراع الدائر في سوريا"، قائلاً إن "إسرائيل ليست طرفاً مباشراً في العمليات العسكرية، لكنها تُتابع عن كثب تطوّرات المشهد السوري." وأوضح ساعر خلال مشاركته في مؤتمر عن الأمن، نظّمته صحيفة "يسرائيل هيوم"، أنه "من ناحية، هناك نظام يدعمه الجهاديون، وهو محور الجهاديين الشيعة وإيران وحزب الله؛ ومن ناحية أخرى، الجهاديون السنّة.. لا نريد أن ننحاز إلى أي طرف في هذه المعركة، لأنه لا يوجد طرف جيّد هنا." وفي وقتٍ سابق، قال بنيامين نتنياهو إن حكومته تُتابع ما يحدث من تطورات في سوريا، ومصمّمة على حماية ما أسماها "مصالحنا الحيوية".

في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، اندلعت اشتباكات بين فصائل المعارضة السورية المسلّحة وقوّات الرئيس بشّار الأسد في ريف حلب الغربي (شمال شرق). وسيطرت الفصائل لاحقاً على مدينة حلب، ثم محافظة إدلب بالكامل، فيما سيطر الجيش الوطني السوري على مركز مدينة تل رفعت بالكامل، في إطار عملية "فجر الحريّة"، التي أطلقها ضدّ تنظيم "بي كي كي/ واي بي جي." وفي الأيام القليلة الماضية، قالت وسائل إعلام عبرية، بينها صحيفة "يديعوت أحرونوت"، إن تل أبيب تدرس الدخول عسكرياً إلى سوريا في ظل التطورات الراهنة. ومنذ 2011، تشن "إسرائيل" من حينٍ إلى آخر غارات جويّة على سوريا، بداعي مهاجمة أهداف للنظام السوري وحليفيه إيران "وحزب الله." وتعتبر كلٌ من تل أبيب وطهران العاصمة الأخرى العدو الأوّل لها؛ وتحتل "إسرائيل" أراضي في فلسطين وسوريا ولبنان منذ حرب 5 حزيران/ يونيو 1967. وتعتبر الأوساط الإسرائيلية أن الهجوم الكبير لجيش الاحتلال الإسرائيلي ضدّ حزب الله اللبناني أدّى إلى إضعاف قوّة الحزب، ليس فقط في لبنان، وصولاً إلى اتفاق وقف إطلاق النار الحالي، بل بإجباره على تقليص قوّاته في سوريا. وأوضح: "الآن بدأ الاستقرار الذي تحقّق في سوريا على مدى ثماني سنوات في التزعزع. لماذا تراجع الدعم للأسد؟ تعرّض جيش الأسد للتآكل الكبير خلال سنوات الحرب من 2012 إلى 2017، وأصبح الرئيس يعتمد تمامًا على الدعم

الروسي من خلال القواعد الجوية والبحرية في منطقتي طرطوس واللاذقية ووجود المليشيات الشيعية المنتشرة في أنحاء البلاد، بما في ذلك العاصمة دمشق".

2 – يعالون رفَض الاعتذار عن موقفه : إسرائيل تتحوّل لديكتاتورية وترتكب تطهيراً عِرقياً بغزة.

جَدّد وزير "الدفاع" الإسرائيلي الأسبق موشيه يعالون (2013–2016)، تأكيد أن بلاده ترتكب "تطهيراً عِرقياً" في شمالي قطاع غزة، وتتحوّل إلى ديكتاتورية، رافضاً الاعتذار عن موقفه الذي أثار انتقادات من مسؤولين إسرائيليين. وفي الأيام القليلة الماضية، صرّح يعالون أكثر من مرّة بأن إسرائيل ترتكب جريمة "التطهير العِرقي" في شمالي غزة، وهو أوّل مسؤول سياسي وعسكري كبير يتّخذ هذا الموقف.

وفي 5 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، اجتاح الجيش الإسرائيلي مجدّداً شمال قطاع غزة، واستشهد أكثر من 2000 فلسطيني، وأجبر ما يزيد على 100 ألف على النزوح جنوباً، بذريعة "منع حركة حماس من استعادة قوّتها في المنطقة."

بينما يقول الفلسطينيون إن إسرائيل ترغب في احتلال شمال القطاع وتحويله إلى منطقة عازلة بعد تهجيرهم، تحت وطأة قصف دموي متواصل وحصار مشدّد يمنع إدخال الغذاء والماء والأدوية. وقال يعالون للقناة "12" الإسرائيلية: "أنا لا أتحدّث عن قتل جماعي. أعرف تعريفاً آخر (تطهير عِرقي)، وهو أنهم يطردون السكّان من منازلهم ويهدمون المنازل، كما يحدث في بيت حانون وبيت لاهيا" شمالي غزة. وأضاف أن "السياسيين يدفعون الجيش الإسرائيلي إلى تنفيذ جرائم حرب. القيادة السياسية تقوم بإخلاء شمالي قطاع غزة من السكّان وإعداد نواة استيطانية".

3 – جيش العدو يتخوّف من ملاحقة جنوده قضائياً.

حذّر جيش العدو الإسرائيلي نحو 30 جندياً وضابطاً شاركوا في القتال في قطاع غزة من السفر إلى الخارج، بعدما تقدّمت مجموعات مؤيّدة للفلسطينيين في أوروبا بشكاوى ضدّهم بتُهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية. وكانت المحكمة الجنائية الدولية قد أصدرت في 21 تشرين الثاني/نوفمبر أوامر اعتقال ضدّ رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو ووزير دفاعه السابق يوآف غالانت، اللذين ارتكبا جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية في غزة. ونصَح الجيش الإسرائيلي جنود الاحتياط الذين قاتلوا في غزة بالتحقّق مع وزارة الخارجية بشأن مستوى

الخطر في أي بلد يرغبون زيارته. وطلَب من ثمانية جنود سافروا إلى الخارج العودة فوراً الى فلسطين المحتلة خشية اعتقالهم أو استجوابهم في الدول التي كانوا يزورونها، ومن بينها قبرص وسلوفينيا وهولندا. وقد تمّ التعرّف في هذه الدول على الجنود الإسرائيليين من خلال مقاطع فيديو وصور التقطوها أثناء عدوانهم على غزة ونشروها بأنفسهم على الإنترنت. وتُظهر المقاطع المصوّرة الجنود أثناء ارتكابهم جرائم قتل وتدمير شامل وسرقة، وتعذيب المعتقلين وتهديدهم والحط من كرامتهم، وغيرها من الأفعال التي يُعاقب عليها القانون الدولي.

4 – «العفو الدولية»: إسرائيل تتعمّد ارتكاب إبادة جماعيّة في غزة.

اتّهمت «منظمة العفو الدولية» إسرائيل بارتكاب «إبادة جماعيّة» بحق الفلسطينيين في العدوان على غزة. وقالت المنظمة إنها توصلت إلى هذه النتيجة بعد أشهر من تحليل الوقائع وتصريحات المسؤولين الإسرائيليين، مؤكّدة أنّ «الحد القانوني» لجريمة الإبادة الجماعية "قد تم استيفاؤه" . وخلصت المنظمة إلى أن إسرائيل وجيشها "ارتكبا ما لا يقل عن ثلاثة من الأفعال الخمسة المحظورة بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948، وهي القتل والتسبّب في أضرار بدنية أو نفسية خطيرة وفرض ظروف معيشية تهدف، عمداً، إلى التدمير الجسدي لمجموعة محميّة". وشدّدت المنظمة على أنّ هذه الأفعال ارتُكبت «عن العمد الذي تقتضيه الاتفاقية»، موضحة أنها راجعت ما يزيد على 100 تصريح من مسؤولين إسرائيليين. وحثّت «منظمة العفو الدولية» المدّعي العام لـ «المحكمة الجنائية الدولية» على التحقيق في الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل.

5 – جنرال إسرائيلي سابق: بعض من قادة الدروز في سوريا طلبوا منّا المساعدة.

زعَم نائب رئيس أركان جيش الاحتلال الأسبق، اللواء عوزي دايان، أن عددا من قادة الطائفة الدرزية جنوب سوريا، طلبوا المساعدة منه، عقب تصاعد الحرب في سوريا. ولفَت في مقال بصحيفة معاريف، إلى أن رسالة وصلته من قادة دروز جاء فيها: "إلى صديقنا وصديق الطائفة الدرزية الجنرال عوزي دايان؛ أطلب منك شخصياً، ومن دولة إسرائيل اليهود والدروز والمسلمين والمسيحيين، التدخل لإنقاذ ما تبقّى من مناطق وأراض درزية جنوب سوريا، قرى جبل الشيخ وأطراف دمشق." وأضافت الرسالة: "تتصاعد تهديدات الجماعات الإرهابية إلى مستوى من الفوضى العارمة. وفي الأيام الأخيرة أصبح من الصعب أكثر فأكثر إنقاذنا من الميليشيات المتطرفة. نطلب منكم التدخل بشكل عاجل، لأن النظام السوري يجلب لنا داعش من شرق جبل الدروز، والإيرانيون ومؤيّدوهم

يهاجموننا ويخنقوننا اقتصاديًا من الشمال والغرب." وقال دايان: "يجب مساعدة الدروز فوراً جنوب سوريا، في توفير وسائل قتالية ومساعدة اقتصادية، تشمل الوقود والإسعافات الأوليّة والطعام، بالإضافة إلى وسائل قتالية، ويمكن نقلها بعدّة طرق." وقال إنه ومجموعة كانت برئاسته، تضم دروزاً من "إسرائيل": "عرَضنا على الدولة مساعدة دروز جنوب سوريا، الذين يقدّر عددهم بنحو 950 ألف نسمة..، ولو استمعوا إلينا، لكان الدعم قد سمح لهم بإنشاء حكم ذاتي درزي قرب الحدود مع إسرائيل، والذي من الممكن، أن يجعلها أكثر هدوءاً، وله معانٍ مهمّة في تقوية العلاقة مع دروز الجولان في إسرائيل." وشدّد على أن "المصلحة الإسرائيلية هي مساعدتهم وبناء علاقة طويلة الأمَد مع الطائفة الدرزية في سوريا أيضاً بعد الحرب. يشعر الدروز في جنوب سوريا بالاضطهاد من قِبل النظام السوري وبعض ميليشيات المتمرّدين؛ وهذا هو الوقت لمساعدتهم"، وفق قوله.

6 – مُحلّل إسرائيلي: ما فعَله السنوار تسبّب بزلزال في المنطقة.

أكّد محلّل عسكري إسرائيلي أن ما فعَله زعيم حركة المقاومة الإسلامية "حماس" الشهيد يحيى السنوار، حينما قرّر تنفيذ هجوم السابع من أكتوبر، تسبّب بزلزال في المنطقة والشرق الأوسط. وأوضح المحلّل العسكري عاموس هرئيل، في مقال نشرته صحيفة "هآرتس"، أن "ما فعَله السنوار تسبّب في سلسلة من الأحداث التي تُغيّر الآن وجه الشرق الأوسط." وتابع قائلاً: "الهجوم الذي قاده زعيم حماس في غزة بتاريخ 7 أكتوبر لعام 2023 على مستوطنات غلاف غزة، تسبّب في سلسلة من الهزّات الأرضية الإضافية، التي كان من الصعب التنبّؤ بها مسبقاً." وقد أصدر رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، أوامره للجيش بالاستيلاء على المنطقة العازلة مع سوريا، والمواقع القيادية المجاورة لها، وذلك في أعقاب التطورات المتسارعة على الساحة السورية.
ونقلت وسائل إعلام عبرية عن نتنياهو قوله: "اتفاقية فض الاشتباك لعام 1974 انهارت، وتخلّى الجنود السوريون عن مواقعهم." وفي غضون ذلك، استهدفت طائرات الاحتلال الإسرائيلي مستودعات تابعة للنظام السابق في نوى بريف درعا، وفي مطار خلخلة. وتداولت حسابات عبرية صوراً لاحتلال جنود إسرائيليين لأعلى قمّة في جبل الشيخ، على الحدود الفلسطينية السورية – اللبنانية. ونشَر جيش الاحتلال الإسرائيلي قوّاته على الحدود السورية ضمن "المنطقة العازلة"، تحت مزاعم "منع دخول المسلّحين إلى المنطقة". وقالت "القناة 12" إن "القوّات الجويّة نفّذت بالفعل عدّة هجمات على مخزونات الأسلحة الكيميائية في سوريا من أجل منع وقوعها في أيدي المتمرّدين"، وأن الجيش "يحافظ على مستوى عالٍ من اليقظة بعد سقوط نظام الأسد." وأضافت أن "إسرائيل

حالياً في حالة تأهّب وتنتظر التطورات. وبحسب عدّة تقارير، فقد هاجم الجيش الإسرائيلي موقعًا خارج دمشق كان يوجد به مختبرات لإنتاج الأسلحة الكيميائية. بالإضافة إلى ذلك، صرّح المتحدّث باسم الجيش بأنه في ضوء الأحداث في سوريا، جرى نشر قوّات في المنطقة العازلة وبعددٍ من النقاط اللازمة للدفاع، وذلك لضمان أمن مستوطنات هضبة الجولان".

7 – هرتسوغ يتّصل بماسك للضغط من أجل "صفقة أسرى".

قالت وسائل إعلام عبرية إن رئيس الاحتلال يتسحاق هرتسوغ، اتصل بإيلون ماسك، رئيس شركة تيسلا ومرشّح الرئيس المنتخب دونالد ترامب لإحدى الوزارات، من أجل الإفراج عن أسرى الاحتلال في قطاع غزة. ولفَتت إلى أن الاتصال جاء بهدف إبقاء قضية الأسرى، على جدول أعمال ترامب، للفترة المقبلة، في ظل قُرب ماسك من الرئيس المنتخب. وجاءت المحادثة بناءً على دعوة من بعض عائلات الأسرى، في قطاع غزة، كجزء من محاولات هرتسوغ للضغط على جميع الأطراف بشأن قضية الأسرى، بحسب ما ورَد. ويقدّر الاحتلال أن نحو 100 أسير لا زالوا في قطاع غزة، وأن ثلثهم قتِل بفعل عمليات القصف الوحشي ضدّ الفلسطينيين، والذين تُرتَكب بحقّهم أبشع المجازر، خاصة النساء والأطفال. ولفَتت إلى أنه رغم عدم وجود دور لماسك في الشرق الأوسط، إلّا أن دوره الكبير في إدارة ترامب المقبلة ربما يدفع بالقضية لإضفاء طابع عاجل عليها. وكان هرتسوغ جدّد قبل أيام دعوته حكومة الاحتلال والوسطاء والعالم، للعمل على إنجاز اتفاق وصفقة تبادل أسرى مع المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة. وأكّد هرتسوغ أن "هناك مفاوضات خلف الكواليس، وهذا أمر ممكن"، بينما قال وزير الخارجية، جدعون ساعر، إن "هناك مؤشّرات بشأن وقف إطلاق النار مع حماس"، بحسب ما نقَل موقع "واينت" الإسرائيلي. والتقى هرتسوغ والدة عيدان ألكسندر، الذي تمّ نشر مقطع فيديو له من قِبل كتائب عزّ الدين القسّام، الجناح العسكري لحركة حماس، وفيه وجّه رسالة للرئيس المنتخب دونالد ترامب؛ وقال: "أكرّر النداء، الآن بعد لبنان. حان الوقت للتوصل إلى اتفاق، وإعادة المختطفين إلى الوطن. هناك مفاوضات مع عدوٍ مرير وقاس؛ هدفه من نشر الفيديو تثبيط عزيمتنا جميعاً. على العكس من ذلك، أعتقد أن هذا الفيديو أعطانا الكثير من القوّة".

8 – قناة عبرية تكشف استهداف جيش الاحتلال مخازن أسلحة كيميائية في سوريا.

كشَف إعلام عبري عن شن جيش الاحتلال الإسرائيلي هجوماً على مخازن للأسلحة الكيميائية على الأراضي السورية، وذلك بالتزامن مع احتدام المعارك بين فصائل المعارضة وقوّات النظام. وأفادت القناة "12" الإسرائيلية

بشن الاحتلال هجوماً على مخازن أسلحة كيميائية في سوريا، مُشيرة إلى أن الاستهداف جاء مخافة من وصول فصائل المعارضة السورية إلى تلك الأسلحة. ونقلت هيئة البث الإسرائيلية عن مصدر وصفته بـ"المطّلع"، أن دولة الاحتلال الإسرائيلي لن تسمح للمعارضة السورية بالسيطرة على أسلحة استراتيجية بحوزة نظام بشّار الأسد. وتشن دولة الاحتلال بوتيرة متواصلة غارات جويّة على مواقع مختلفة من الأراضي السورية منذ سنوات؛ إلّا أن هذه الهجمات تصاعدت بشدّة بعد السابع من تشرين الأول /أكتوبر 2023. وفي وقتٍ سابق، أعلن جيش الاحتلال تعزيز قوّاته الجويّة والبريّة في الجولان السوري المحتل، بناءً على تقييم الوضع في سوريا، في ظلّ خسائر جيش النظام السوري وسيطرة المعارضة على الكثير من المدن والبلدات. وأشار جيش الاحتلال إلى أن قوّاته تنتشر على طول حدود الجولان، وعلى استعداد لجميع السيناريوهات. ويعتزم المجلس الوزاري المصغّر للشؤون الأمنية والسياسية "الكابينت"، عقد اجتماع لبحث التطورات في سوريا. وبالتزامن مع تقدّم المعارضة من الشمال نحو دمشق، اشتعلت جبهة الجنوب بعد إعلان فصائل المعارضة هناك تشكيل غرفة عمليات الجنوب، وبدء حملة عسكرية ضدّ النظام تحت مسمّى "كسر القيود" في مدن السويداء ودرعا والقنيطرة.

9 – دعوة إسرائيلية لاستقالة هاليفي بسبب الفشل خلال هجوم 7 أكتوبر.

تواصلت الدعوات الإسرائيلية لاستقالة رئيس هيئة الأركان بالجيش، هرتسي هاليفي، على خلفيّة الفشل الذريع خلال هجوم السابع من أكتوبر الذي نفّذته حركة حماس، تزامناً مع بدء العديد من اللجان الإسرائيلية تحقيقاتها الخاصة بالهجوم. وقال الكاتب في صحيفة "معاريف" العبرية، موشيه نيسلباوم، إن "هاليفي سيعود لمنزله قريباً، لكن السؤال متى؟"، مشيراً إلى ما كشفته مصادر في مكتب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، والتي قالت إنه "سيتقاعد خلال شهر، لأنه يدرك الإغفال الكبير الذي وقع فيه إبّان الهجوم." وتابع نيسلباوم قائلاً: "هاليفي لم يبلغ نتنياهو بالإشارات المثيرة للقلق الواردة من قطاع غزة قبيل الهجوم"، مستدركاً: "مكتب نتنياهو معني بأن يتبنّى هاليفي وحده مسؤولية ذلك الفشل الكبير. ويأمل رئيس الحكومة ألّا يصر هاليفي على البقاء في المنصب لفترة طويلة." وأضاف أن "هاليفي قاد حربي الشمال مع لبنان، والجنوب مع غزة، بتصميم واحترافية. ولذلك من الطبيعي أن يكون من أوائل الذين يتحمّلون مسؤولية أحداث السابع من أكتوبر؛ فتحمّله المسؤولية جزء من القيادة، لأنه لا يدع الاعتبارات الشخصية تطغى على اعتبارات الدولة، ولا ينوي السماح لرئيس الوزراء أو وزير الحرب بإيجاد سبب لإقالته بصورة جارحة." وأشار إلى أن "هاليفي يجب ألّا يخجل من اتخاذ قرارات معقّدة في

ظل ظروف من عدم اليقين تعيشها الدولة والجيش. لكن المنشورات والأخبار الصادرة عن مكتب رئيس الوزراء تصل لآذانه، ما يستدعي منه في الوضع الحالي أن يكون هو من يحدّد توقيت تقاعده، كي يحافظ على موقعه كواحدٍ من أفضل رؤساء أركان الجيش الإسرائيلي." وأكّد أن "هذه القناعات لا تقلّل من خطورة الفشل عن مواجهة هجوم حماس في السابع من أكتوبر، ومسؤوليته الشخصية عنه كرئيس لهيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، ما يضع هذا الفشل مثل حجر الرحى على رقبته، باعتباره نشأ في مجتمع الاستخبارات، وشغل سابقًا منصب رئيس الاستخبارات العسكرية في الجيش، المعروف بقدرته على الجمع بين التكنولوجيا المتقدّمة والتفكير الاستخباري الاستراتيجي؛ لكن النهاية تقول إنه فشل بالفعل كرئيس للأركان العامة في السابع من أكتوبر." وأوضح أن: "هاليفي واجه انتقادات عديدة لأنه لم يخرج علنًا ضد قرارات المستوى السياسي التي اعتُبرت شخصية وحزبية بشكل واضح، ما أضرّ بحياد الجيش. لكنه أحد القادة الذين قادوا الجيش في فترة معقّدة: أمنية وسياسية واجتماعية، ما أوقع المجتمع الإسرائيلي في حالة غير مسبوقة من الانقسامات، في ظل قيادته للقتال أمام جبهات متعدّدة: حماس في غزة، وحزب الله في لبنان، والحدود السورية، والضفة الغربية، والعراق واليمن، دون أن يعفيه ذلك من فشله الخطير يوم السابع من أكتوبر".

10 – تحذيرات إسرائيلية من مذكّرات اعتقال جديدة نتيجة استمرار حرب غزة.

حذّرت أوساط إسرائيلية من إصدار المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، المزيد من مذكّرات الاعتقال ضدّ المسؤولين والجنود الإسرائيليين، نتيجة استمرار حرب الإبادة في قطاع غزة منذ أكثر من عام. وكشَف مراسل موقع "زمن إسرائيل"، عومار شربيط، أنه "قبل أسبوعين قدّم جندي يقضي إجازة في قبرص موعد عودته لإسرائيل بعد تحذير وزارة الخارجية؛ خشية أن تعمل منظمات أجنبية على إصدار مذكّرة اعتقال بحقه، بسبب فيديوهات تَفاخر فيها حول تدمير الفلسطينيين في غزة؛ وأعلنت عزمها طلب اعتقال ثلاثة إسرائيليين يزورون هولندا بتهمة ارتكاب جرائم حرب، دون معرفة ما إذا كان قد تمّ فتح تحقيق في قبرص، أو إصدار مذكّرة اعتقال بحقّهم في أمستردام." وأضاف المراسل أن "هاتين الحالتين تُذكّران بالخطر المحدق بالجنود الذين ارتكبوا جرائم حرب في الخارج، حيث يتزايد القلق بعد مذكّرات الاعتقال التي أصدرتها محكمة لاهاي ضدّ بنيامين نتنياهو ويوآف غالانت، والخشية من وصول المذكّرات للرتب المتوسطة والصغرى في الجيش، ما يستدعي القلق من خطر إجراء المزيد من التحقيقات في بلدان أخرى." وأشار إلى أن "المخاطر زادت عقب انتشار الوثائق والفيديوهات

على الإنترنت لجنود بعد أن غادروا غزة، وتمّ وضع علامات على وجوههم وأسمائهم والوحدات الموجودة التي خدموا فيها، بهدف تجريمهم، خاصة وهم يقومون بالنهب والإفساد والإساءة للفلسطينيين، أو قراءة كلمات التوراة لمعتقلين معصوبي الأعين وموثوقي الأيدي، ويصرخون فرحاً بنشوة لحظة تفجير المنازل، وحطّموا أجهزة التلفاز والمرايا، وقلَبوا خزائن الطعام في غرف المعيشة، وحطّموها، وكسروا بوفيهات المطاعم والسوبر ماركت، ورموا منتجات المتاجر بكلّ مكان." وأوضح أن "أحد الأفلام الوثائقية المنتشرة على الإنترنت يكشف عن صورة جندي يكسر الأطباق كما لو كان بحانة يونانية، ويقتحم آخرون خزائن الملابس، ويتفاخرون بالأوراق النقدية التي عثروا عليها، ويحرقونها، ويرتدون ملابس النساء فوق زيّهم العسكري، ويتحدّثون أمام الكاميرا باللغة الإنجليزية، وبلكنة بريطانية، فيما يظهر جنود يدوسون على معتقلين فلسطينيين عُراة، ومغطّين وجوههم، ويقدّم جندي آخر باللغة الفرنسية ظهْر أحد المعتقلين وقد تعرّض للتعذيب." وأكّد أن "العديد من الجنود يحملون جنسية مزدوجة، ما يفتح الباب لرفع دعوى قضائية ضدّهم في الدول الأخرى. صحيح أن أوامر الاعتقال الصادرة من لاهاي ليست موجّهة ضدّ الجنود والضبّاط، لكن لا يمكن استبعاد هذا السيناريو تماماً." ونقَل الموقع عن المحامية يائيل فياس جيبرتزمان، مديرية عيادة القانون الجنائي الدولي في جامعة "رايخمان"، من أنه "رغم أن المحكمة ستُلاحق الأسماء الكبيرة، إلّا أنه ربما يكون هناك استثناءات، بحال فشلت في الوصول إلى كبار المسؤولين والجنرالات لاعتبارات سياسية"، على حدّ قولها. وأضافت أن "الاتّهامات الموجّهة لإسرائيل تتركّز في تقييدها للوسائل الأساسية لبقاء أهالي غزة على قيد الحياة، خاصة الماء والطعام والأدوية والمستلزمات الطبيّة والوقود والكهرباء، ما أدّى لمعاناة كبيرة، وإجراء العمليات الجراحية دون تخدير، ما يجعل من جوهر الأوامر الصادرة عن نتنياهو وغالانت بأنها تركّز على سياسة التجويع، كوسيلة من وسائل الحرب باعتبارها "جريمة حرب"، وكذلك الاضطهاد والأعمال اللاإنسانية الموصوفة بـ"جريمة ضدّ الإنسانية." واستدركت بالقول؛ إن "خطر محاكمة الجنود والضبّاط أمام محكمة لاهاي ضئيل للغاية، لكنهم مكشوفون في بلدان ثالثة منخرطة في صراع الشرق الأوسط، وفيما يتعلق باتهام التجويع المتعمّد للفلسطينيين. فإذا كان "الرأس هو المسؤول"، فإن "الأيدي والأرجل" مسؤولة أيضاً؛ لأنه من بين الاتّهامات الصادرة هي إساءة معاملة المعتقلين الفلسطينيين." ولفَت الرئيس السابق لقسم القانون الدولي في الجيش الإسرائيلي، ليرون ليبمان، إلى أن "المحكمة تستهدف الرتب العليا في الجيش والحكومة، لكنّنا لا نعرف إذا ما صدَرت أوامر سريّة منها ضدّ ضبّاط وجنود أقل رتبة."

المحامي يوفال كابلينسكي، الذي عيّنه غالانت للترافع عنه، أكّد أن "استمرار حرب غزة سيؤدّي لتعميق التحقيقات الدولية، والمحكمة ستعمل بإلحاح متزايد. ومن ثمّ فقد تكون هناك طلبات لأوامر اعتقال إضافية، خاصة مع تدهور الوضع الإنساني في غزة، وصدور المزيد من التقارير القاسية من شمال القطاع، حيث ينظر إليها العالم على أنها تهجير وتجويع."

11 – رصد إسرائيلي لمَعالم "التسونامي السياسي" وللأزمات المتصاعدة.

رصدت مراسلة دبلوماسية إسرائيلية معالم ما وصفته بـ"التسونامي السياسي"، وأزمات تل أبيب المتصاعدة على الساحة الدولية، تزامناً مع استمرار حرب الإبادة وجرائم التطهير العِرقي في قطاع غزة منذ أكثر من عام. وقالت المراسلة الدبلوماسية لموقع "زمن إسرائيل" تال شنايدر، إنه "قبل بضعة أعوام، سخرت الأوساط اليمينية من التهديدات بحدوث "تسونامي سياسي" ضدّ تل أبيب، وهو المصطلح الذي صاغه وزير الحرب الأسبق إيهود باراك خلال خطابه في مارس 2011 أمام معهد دراسات الأمن القومي بجامعة تل أبيب، في ظل حالة الجمود التي تشهدها القضية الفلسطينية. ولكن منذ ذلك الحين، أصبح الساسة والعسكر السابقون يحذّرون منه كل بضعة أشهر." وأضافت أن "عام 2020 شهد نشر موقع "ميدا" اليميني مراجعة تحت عنوان "تاريخ موجز لأسطورة التسونامي السياسي"، اعتبر فيها التحذير من هذا التسونامي "مزحة" من أحزاب اليسار، وسط استهتار بتبعات استمرار القضية الفلسطينية بدون حلّ على المجتمع الإسرائيلي؛ وجاءت اتفاقيات التطبيع في أغسطس 2020 لتُثبت مزاعم بنيامين نتنياهو القديمة، بأنه يمكن تحقيق إنجازات في السياسة الخارجية مع تجاهل الفلسطينيين." وأشارت إلى أنه "حتى تاريخ السابع من أكتوبر 2023، فقد بدا أن السياسة الخارجية الإسرائيلية في ذروة ازدهارها، عندما اقترب التطبيع الذي طال انتظاره مع السعودية. لكن هجوم حماس آنذاك، واندلاع حرب غزة، أربك أوراق اللعب. ورغم معاناة دولة الاحتلال من هذا الهجوم وتبعاته، فإن الانهيار السياسي لم يتأخّر بدوره طويلاً. فبعد مرور 14 شهراً على الحرب، لا يوجد أي منطقة في العالم تجد فيها إسرائيل وضعاً إيجابياً، حيث يضربها التسونامي السياسي بلا رحمة، موجة بعد موجة." وأكّدت أن "مذكّرات الاعتقال الشخصية الصادرة ضدّ نتنياهو ووزير حربه السابق يوآف غالانت وصلت إلى ذروة الأزمة السياسية، لأنه بموجبها يُمنعان من السفر إلى 124 دولة، وسيواجهان صعوبة حتى في السفر لدول أخرى، مثل الولايات المتحدة والصين والهند، خشية الحاجة للتوقّف في حالات الطوارئ، أو العبور في المجال الجوي للبلدان التي تكون فيها أوامر

الاعتقال سارية، مع أن أوامر الاعتقال هذه تتجاوزهما، وقد تمتد لكبار الجنرالات والوزراء، وتثبط عزيمة طبقة كاملة من العسكريين الإسرائيليين من مغادرة حدود الدولة". وأكّدت أنه "يتعيّن على الإسرائيليين أن يخافوا على حياتهم في أمستردام وسريلانكا وتايلاند ولندن وباريس ودبي وأبو ظبي وتركيا. وهذه مجرّد قائمة جزئية من البلدان التي كانت في السابق وجهة مفضّلة للسائح الإسرائيلي، لكنها اليوم لم تعد على جدول أعماله. وأصدر مجلس الأمن القومي تحذيراً من السفر للسويد لمن يعتزمون الاحتفال بمسابقة الأغنية الأوروبية فيها." وأضافت أن "التسونامي يتواصل من خلال قطع كولومبيا علاقاتها مع إسرائيل. وفرَضت بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة سلسلة من العقوبات على المستوطنين العنيفين في الضفة الغربية. وفي هذه الأثناء، اعترفت النرويج وإيرلندا وإسبانيا بالفعل بالدولة الفلسطينية في مايو 2024، وأيّدت 143 دولة عضواً في الأمم المتحدة اقتراح الجمعية العامة بتعزيز مكانة السلطة الفلسطينية في مؤسساتها".

12 – رئيس سابق لـ"الشاباك": نتنياهو طلب منّي التجسس على كبار المسؤولين.

كشف رئيس جهاز مخابرات الاحتلال "الشاباك" السابق، يورام كوهين، أن رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، طلب منه التجسس على شخصيات رسمية، قبل إطلاق عملية عسكرية أثناء ولايته. وأوضح كوهين في لقاء مع الإذاعة العبرية، أن نتنياهو طلب منه التجسس على رئيس الموساد في حينه تامير باردو، ورئيس هيئة الأركان بيني غانتس. وهاجم مكتب نتنياهو كوهين، وقال إنه يشارك في حملة سياسية ضدّ نتنياهو، ويحاول اختلاق فضيحة أمنية مفبركة، وفق وصفه. وتتوالى الأزمات على رأس نتنياهو، بعد أن صدر قرار بالإجماع من القضاة الإسرائيليين، باستئناف محاكمته بعد طلب تأجيلها لمدّة أسبوعين، بدعوى انشغاله في مذكّرة الاعتقال الموجّهة ضدّه من قِبل المحكمة الجنائية الدولية، بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية في قطاع غزة. وذكرت وسائل إعلام عبرية، أن القضاة قرّروا استئناف محاكمة نتنياهو بقضايا الفساد، يوم 10 كانون الأول/ ديسمبر الجاري، في المحكمة المركزية في تل أبيب، مُشيرة إلى أن إدارة المحكمة وجهاز الشاباك أوصوا بالاستماع لشهادة نتنياهو في قاعة محميّة تحت الأرض. ويَمْثل نتنياهو أمام المحكمة التي تنظر في اتهامات ضدّه بالرشوة والاحتيال وإساءة الأمانة، وهي اتهامات وجّهت له في كانون الثاني/ يناير 2020، وبدأت محاكمته بشأنها في أيار/ مايو من العام نفسه. وفي 26 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، وافقت المحكمة المركزية الإسرائيلية، جزئيًا، على طلب تقدّم به نتنياهو لتأجيل مثوله أمامها 8 أيام، للدفاع عن نفسه في اتهامات

فساد موجّهة إليه. وكان نتنياهو قد طلب تأجيل مثوله الذي كان مقرّراً يوم 2 كانون الأول/ديسمبر 15 يومًا، بدعوى انشغاله بإصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكّرة اعتقال ضدّه، بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية في غزة. ويُرتقب أن يمْثل نتنياهو أمام المحكمة التي تنظر في اتهامات ضدّه بالرشوة والاحتيال وإساءة الأمانة، التي يرفضها بدوره. وأوصت النيابة الإسرائيلية بتوجيه اتهامات لنتنياهو في ثلاث قضايا فساد مختلفة؛ وهذه الاتهامات تشمل قيام نتنياهو بارتكاب جرائم تزوير ورشوة وخيانة الثقة. وتسلّم المدّعي العام الإسرائيلي ثلاث وثائق بقضايا الفساد، وتعرف بـ"1000" و"2000" و"4000"؛ وتشمل القضية الأولى مزاعم بأن نتنياهو قبِل رشاوى في صورة شمبانيا وسيجار ومجوهرات باهظة الثمن لأسرته، بالأخص زوجته سارة، مقابل محاولته مساعدة صديق، وهو مُخرج أفلام إسرائيلي في هوليوود، في الحصول على تأشيرة لأمريكا وإعفاءات ضريبية في إسرائيل.

13 – سفيرة إسرائيلية: لسنا قادرين على دفع ثمن تحوّلنا لنظام فصل عنصري.

ما تفتأ المحافل الدبلوماسية في دولة الاحتلال تُصدر تحذيراتها من التحوّل التدريجي إلى نظام فصل عنصري مُحاصر ومعزول عن باقي دول العالم، لا سيما مع صعود هذه الحكومة اليمينية الفاشية التي أزالت القناع عن نوايا الاحتلال، وبداية التململ العالمي لنبذه من المجتمع الدولي . وذكّرت توفا هرتسل، سفيرة الاحتلال السابقة في جنوب أفريقيا، والمسؤولة بوزارة الخارجية، أنها "أمضت جزءًا من سنوات عمرها في جنوب أفريقيا أثناء نظام الفصل العنصري، حين اعتمد على التمييز الرسمي، وتفضيل البيض على بقيّة المواطنين السود. وقد عُدت لتلك الدولة بعد سنوات قليلة من قيام العالم بتفكيك النظام العنصري في 1994؛ ويؤلمني القول إنه منذ تشكيل الحكومة الحالية في 2023، كثّفت إسرائيل الإجراءات التي تجعل منها، على أقل تقدير، دولة على شفا الفصل العنصري ." وأضافت أنه "من الأهمية بمكان القول إننا نشك في أن لدينا القدرة على تحمّل الثمن الذي سندفعه بسبب اتهامنا بتطبيق نظام الفصل العنصري، حيث نسيطر على الأراضي الفلسطينية المحتلة ضمن حالة "استيلاء عسكري"، مع أنه قبل تشكيل الحكومة قبل عامين تقريباً، لم نستبعد رسمياً إمكانية التوصل لتسوية إقليمية في الأراضي المحتلة، وفقاً لروح قرار مجلس الأمن 242 الذي صدَر بعد حرب 1967، وتبنّاه الاحتلال ." وأشارت إلى أن "ما تقوم به قوّات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية يتعارض مع القانون الدولي الذي يحظر على قوّة الاحتلال نقل السكّان من أراضيهم الخاضعة لسيطرتها إلى الأراضي الواقعة تحت مسؤوليتها والعكس،

باستثناء الأغراض الأمنية. لكن قوّات الاحتلال اتّخذت جملة إجراءات ميدانية على الأرض، مثل توسيع المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، زاعمة أن ذلك يتم بسبب اعتبارات أمنية ." وأوضحت أنه "مع مرور السنين، وتعميق الاستيطان، أصبحت الحجّة أمام العالم أقل إقناعاً. لكن الاحتلال أصرّ عليها. وجاء تعيين وزير المالية بتسلئيل سموتريتش وزيراً إضافياً في وزارة الحرب لإزالة القناع عن نواياه، من خلال منحه جملة من الصلاحيات التي تشكّل إعلاناً بأن سلوك الاحتلال في الأراضي الفلسطينية يخضع لاعتبارات استيطانية، وليست أمنية. ومن خلال قيامه بذلك، ينتهك عمداً القانون الدولي فيما يتعلق بالتزاماته تجاه الأراضي الخاضعة لسيطرته، وتجاه الفلسطينيين " . واستدركت بالقول إن "سموتريتش وحكومته لم يكتفوا بذلك، بل إنه أعلن أن عام 2025 سيكون عاماً لفرض سيطرة الاحتلال على الضفة الغربية، تمهيداً لخطة الضمّ، مع العلم أن ذلك لا ينبغي أن يكون مفاجئاً، لأن الخطوط الأساسية للحكومة الحالية تستبعد التوصل مع الفلسطينيين لتسوية إقليمية، ما يعني أن "الحق التاريخي" في إسرائيل بات "حصرياً"، ويمتد من "النهر إلى البحر"؛ كل شيء لنا، لنا فقط، وحدة واحدة، وكأنّ الخط الأخضر بات من التاريخ ." وتُواصل الكاتبة: لقد جاء "إعلان وزير الحرب الجديد يسرائيل كاتس، قبل أيام قليلة، بإلغاء أحكام الاعتقال الإداري ضدّ المستوطنين اليهود العنيفين ممّن يمارسون الإرهاب، وكأنّنا أمام تكرار لما كان يحدث في جنوب أفريقيا العنصرية في ذلك الوقت، حين كان سلوك السلطات تجاه المُشتبه بتنفيذهم أعمالاً عدائية ينطلق من انتمائهم الجماعي العنصري؛ أي أنها ابتدعت إجراءات قضائية مختلفة بالنسبة للبيض، وقانوناً آخر للسود ." ولفتَت إلى أن "الإسرائيليين مدعوون للاهتمام بمدى تأثير العقوبات المفروضة على جنوب أفريقيا بسبب التمييز المؤسسي عليهم، وأن يسألوا أنفسهم عمّا يعتقدون أنه سيحدث لإسرائيل نتيجة للسياسة التي ستترك ملايين الفلسطينيين دون حقوق، وأن يقرّروا ما إذا كان الثمن الذي سيدفعونه يستحق ذلك، ممّا يعني أن الإسرائيليين ليسوا معفيّين من مناقشة تصرفات حكومتهم، بل من واجبهم فهم العواقب التي ستترتّب عليهم، لأن الأمر يتعلق بتحويل إسرائيل إلى دولة واحدة ذات شعبين يتمتّعان بحقوق مختلفة؛ وهي دولة سيُخرجها سلوكها من الإجماع الدولي. وهناك سبب للخوف من أنّ الأوان قد فات بالفعل عن أي استدراك."